

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٦١**

الاثنين، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

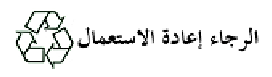
الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تسن من
	فرنسا	السيد ريبيير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

09-40113 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ميانمار يطلب فيها دعوته للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد سوي (ميانمار) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أرحب بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأدعوه إلى أخذ الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة أعضائه علماً، بناء على طلبهم، بشأن زيارتي إلى ميانمار في المدة من ٣ إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ تلبية لدعوة من حكومة ميانمار.

وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء المهتمة في هذا المجلس وفي مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار على دعمها لقراري زيارة ميانمار في هذا الوقت، وعلى تأييدها لما أبذله من جهود في سياق مساعيّ الحميدة.

وبينما كان هدف زيارتي الأولى، في العام الماضي، هو كسر جمود الحالة الإنسانية الناجم عن إعصار نرجس، فإن هدفي هذه المرة هو إجراء اتصال مباشر مع كبار المسؤولين في ميانمار بشأن عدد من الشواغل الخطيرة والقائمة منذ أمد طويل التي أعتقد أنه لا يمكن تركها بدون حل في هذه المرحلة الحرجة من العملية الانتقالية في ميانمار. وفي الوقت الذي يزداد الاهتمام بالمحاكمة الجارية لداو أونغ سان سو كي، وعشية إجراء أول انتخابات في ميانمار منذ ٢٠ سنة، كان لا بد لي أن أثير تلك الشواغل وأن أعرض مساعدة الأمم المتحدة لإحراز تقدم بشأن المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وبادئ ذي بدء، أود أن أقول إن عدم سماح القيادة العليا لي بلقاء داو أونغ سان سو كي لم يسبب خيبة أمل بالغة فحسب، بل أضاع على ميانمار فرصة كبيرة أيضا. وعلى الرغم من أن هذا الأمر ينبغي ألا يحدد جهودنا، فإن السماح بهذا اللقاء كان سيوجه إشارة بنّاءة وتصالحية داخل ميانمار وخارجها. وعلاوة على ذلك، يتسم انخراط الأمم المتحدة فيما يتعلق بميانمار باتساع نطاقه وطابعه المعقد، إذ أنه يشمل مجموعة كبيرة من المسائل الأساسية ذات الأهمية لمستقبل البلد، التي تناولتها خلال هذه الزيارة.

وخلال الاجتماعين اللذين عقدتهما مع الجنرال الأقدم ثان سوي، والاجتماع الإضافي الذي عقدته مع رئيس الوزراء، الجنرال ثيين سين، ناقشت بإسهاب حاجة ميانمار إلى اتخاذ خطوات هادفة بشأن خطة النقاط الخمس التي وضعت في سياق مساعيّ الحميدة، فضلا عن المجالات الإنسانية. وقد قدمت اقتراحات محددة، مع التركيز بصورة خاصة على ثلاثة شواغل لا تزال قائمة، وإن لم نتناولها، يمكن أن تقوض أي ثقة في العملية السياسية في ميانمار: أولا،

الإفراج عن جميع السجناء السياسيين بمن فيهم داو أونغ سان سو كي؛ ثانيا، استئناف حوار معمق وموضوعي بين الحكومة والمعارضة؛ ثالثا، إيجاد الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشرعية.

وبحكم تجربة الأمم المتحدة، فإنها تعلمت أن الانتخابات يمكن أن توحد الصفوف أو تؤدي إلى الانقسام، رهنا بنوعية العملية ومدى الالتزام بها. ولذلك، فإن تناول هذه الشواغل الثلاثة، بما في ذلك بدعم من الأمم المتحدة، أمر أساسي لكفالة شمولية العملية السياسية وخدمتها لمصالح كل شعب ميانمار بصورة يمكن أن يقبلها المجتمع الدولي على نطاق واسع.

وقد مكنني الاجتماع الذي عقدته مع الأحزاب السياسية المسجلة والجماعات العرقية لوقف إطلاق النار من الاستماع إلى آرائها وشواغلها في هذا الصدد، وهو ما تشاطرته مع السلطات أيضا. غير أنني شجعت المجموعتين على مواصلة نهجهما البناء في العملية السياسية. وكل عملية انتقالية ناجحة ستتطلب التغلب على إرث البلد المزوج المتمثل في المأزق السياسي والصراع المدني. ومن مصلحة الجميع كفالة ألا تكون هناك رجعة عن ما تحقق من مكاسب حتى الآن. وبينما تتحمل الحكومة مسؤولية رئيسية عن معالجة شواغل جميع أصحاب المصلحة، فلكل طرف من أصحاب المصلحة دور ينبغي أن يضطلع به ومسؤولية ينبغي أن يتحملها من أجل مصلحة الدولة.

وعلى الصعيد الإنساني، فقد لمست بنفسي ما أحرز من تقدم في غضون سنة واحدة فيما يتعلق بإنعاش وتعمير المنطقة التي تضررت بالإعصار، بفضل التعاون غير المسبوق بين ميانمار والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وخلال كل الاجتماعات التي عقدتها، شددت على ضرورة تعزيز هذه الجهود والبناء عليها لكفالة تسريع وتيرة تقديم المساعدة في دلتا آياروادي، وتوسيع نطاق الوصول إلى المساعدة الإنسانية ليشمل كل الفئات الضعيفة في جميع أرجاء البلد. وبما أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يجعل المساعدة الإنسانية هينة للاعتبارات السياسية، فلا مبرر لكي تسمح الحكومة بوصول المساعدة الإنسانية إلى بعض أفراد شعبها وتحرم الآخرين منها.

كما أن زيارتي كانت مناسبة لتناول تحدي التنمية الذي تواجهه ميانمار. وهنا أيضا، نعرف بحكم التجربة أن السلام والأمن يمكن أن يتأثرا بالظروف الاجتماعية - الاقتصادية الكامنة. ووفقا لذلك، اقترحت على القيادة العليا تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الإنمائية الملحة للبلد، من خلال عملية واسعة النطاق تشمل جميع قطاعات المجتمع. ومن المهم أيضا تمكين الشعب من المشاركة في تنمية بلده بغية تحقيق الاستقرار والرفاه وإرساء الديمقراطية، ولضمان استفادة ميانمار من الاقتصادين الإقليمي والعالمي وإسهامها فيهما على نحو كامل.

ووجهت زيارتي أوضح إشارة تعطيها الأمم المتحدة للتدليل على التزامها بالعمل مع حكومة ميانمار وشعبها بغية تناول المسائل ذات الأهمية الأساسية لآفاق السلام الدائم والديمقراطية والتنمية. وبينما أعرب عن استعدادي للعمل على تحقيق ذلك الهدف مع جميع الأطراف المعنية، فإن ميانمار ستستفيد كثيرا من انخراطها على نحو هادف مع الأمم المتحدة. والتمكن من إيصال هذه الرسالة على نحو واضح ومباشر إلى أعلى مستوى القيادة في ميانمار فرصة نادرة لإسماع صوت المجتمع الدولي.

وهنا، وكما لوحظ، فإن المهم ليس ما جنيته من زيارتي وإنما ما تركته من انطباع لدى السلطات. فقد أعربت بوضوح عن توقعي وتوقع المجتمع الدولي بوجوب أن تفي الحكومة بوعدها بجعل انتخابات عام ٢٠١٠ شاملة

للجميع وحرة ونزيهة، واتخاذ الخطوات الضرورية بشأن اقتراحاتي المحددة في المستقبل القريب جدا. وفي هذا السياق، تعهد الجنرال الأقدم ثان سوي بجعل الانتخابات حرة ونزيهة. غير أنني قلت حينئذ وأكرر اليوم إنه من واجب سلطات ميانمار أن تترجم هذا التعهد إلى إجراءات ملموسة، لكفالة مصداقية العملية وشموليتها وتجسيد التزام ميانمار بالتعاون مع المجتمع الدولي. وشأنها شأن جميع الدول الأعضاء الأخرى، كلما عملت ميانمار في شراكة مع الأمم المتحدة، أكدت سيادتها.

وقبل أن أغادر ميانمار، أتيحت لي الفرصة لأكرر علنا جميع رسائلي في خطاب رئيسي ألقيته أمام جمهور كبير ومتنوع في يانغون. وكانت فرصة غير مسبوقة لأكرر السؤال المطروح على أصحاب الشأن في ميانمار اليوم: إلى متى ستظل ميانمار قادرة على الانتظار – وبأي ثمن – قبل أن تحقق المصالحة الوطنية، والانتقال الديمقراطي والاحترام الكامل لحقوق الإنسان؟ والرسالة التي وجهتها إلى المجتمع الدولي وحكومة وشعب ميانمار كانت من شقين. أولا، على الرغم من أن لميانمار تاريخ فريد ومعقد، فإن التحديات التي تواجهها كبلد يمر بعملية انتقالية ليست استثنائية أو لا يمكن التغلب عليها. ثانيا، لا يمكن تناول أي تحد من التحديات التي تواجهها ميانمار اليوم، على الصعد السياسية والإنسانية والإنمائية، في معزل عن غيره، وأن عدم معالجتها بنفس القدر من الاهتمام يمكن أن يقوض آفاق السلام الدائم والديمقراطية والرفاه.

كما كان هذا الخطاب فرصة لأشدد على التزامي، والتزام المجتمع الدولي برمته، بمواصلة الانخراط. وقد قلت بوضوح إن ميانمار لن تترك لوحدها. ففي ميانمار، كما في غيرها من الأماكن، تعمل الأمم المتحدة من أجل الشعوب – حقوقها ورفاهها وكرامتها. هذا ليس خيارا، إنها مسؤوليتنا. ولا يمكننا الاستسلام. ولذلك، فإن استمرار دعم أعضاء الأمم المتحدة لمساعي الحميدة وانخراطهم، خاصة بلدان الجوار وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا مع سلطات ميانمار أصبح أكثر أهمية وضرورة.

وأرحب بالدعم المستمر الذي أعرب عنه زعماء مجموعة الـ ٨ لجهودي في الأسبوع الماضي، والبيان الذي جاء فيه أنهم ”مستعدون للرد إيجابيا على ما تحرزه ميانمار من تقدم سياسي حقيقي“. وأرحب أيضا بتأكيد مجموعة الأصدقاء المعنية بميانمار من جديد على دعمها القوي لمساعي الحميدة ومشاركتي الشخصية.

وبعد أن نقلت إلى زعماء ميانمار بأوضح العبارات المطلوب منهم، بات الأمر متروكا لهم للرد إيجابيا من أجل مصلحة بلدهم. وكما أشرت في خطابي، فإن شعب ميانمار هو الذي سيدفع في نهاية الأمر ثمن عدم انخراط حكومته وتعاونها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولذلك، فإن على زعماء ميانمار مسؤولية ليس تجاه شعبهم فحسب، لكن أيضا تجاه أعضاء المجتمع الدولي، للاستجابة للمقترحات التي قدمتها باسمهم.

سيكون اختيار زعماء ميانمار في الأيام والأسابيع المقبلة بين تحمل تلك المسؤولية من أجل صالح كل الأطراف المعنية أو التقصير في حق شعبهم وكل عضو من أعضاء المجتمع الدولي. إن العالم يتابع الآن عن كثب ما إذا كانوا سيختارون العمل من أجل صالح بلدهم أو تجاهل شواغلنا وتوقعاتنا واحتياجات شعبهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على إعطائي فرصة الإدلاء ببيان خلال هذه الإحاطة الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام

على جهوده لدعم عملية إرساء الديمقراطية في ميانمار وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم. كانت الزيارة الأخيرة للأمين العام إلى ميانمار هي الثانية خلال ما يزيد قليلا على سنة، وتاسع زيارة لوكيل الأمين العام غمباري. وتجدر الإشارة إلى أننا بذلنا قصارى جهدنا، خلال زيارة الأمين العام إلى ميانمار، لتلبية مطالبه، رغم أننا لم نتمكن من ترتيب الاجتماع المطلوب مع داو أونغ سان سو كي.

إن من مراسم البروتوكول المعمول بها أن يستقبل رئيس دولتنا الشخصيات الأجنبية مرة واحدة فقط خلال زيارتها. لكن، وبناء على طلب الأمين العام، استقبل القائد الأعلى ثان سوي الأمين العام مرتين. وخلال اجتماعيهما، أعرب الأمين العام عن آراء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وشرح القائد الأعلى ثان سوي بدقة تطورات العملية السياسية في ميانمار وألقى الضوء على أهم أولويتين للحكومة في الوقت الراهن – تسليم سلطة الدولة إلى حكومة مدنية بعد الانتخابات العامة في عام ٢٠١٠ ووضع أساس جيد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل. وأكد للأمين العام أيضا أن الانتخابات العامة في ٢٠١٠ ستكون حرة ونزيهة، وذات مصداقية ويجري الترتيب لها بما يكفل مشاركة كل المواطنين.

وفي ما يتعلق بطلب الأمين العام الاجتماع مع داو أونغ سان سو كي، ورغم أن رئيس دولتنا كان مستعدا لترتيب الاجتماع بنفسه، إلا أننا نأسف لعدم قدرتنا على تلبية طلبه، لأن المحكمة الخاصة لها ولاية مستقلة في هذا الشأن. إنه تقدير وموقف المحكمة الخاصة ألا تستجيب لأولئك الذين قد يكون لهم تأثير على أحكامها وجرى شرح عدم قدرتنا على ترتيب الاجتماع مع داو أونغ سان سو كي بدقة قبل زيارة الأمين العام وخلالها.

وجرى الترتيب لاجتماع الأمين العام مع زعماء وممثلي ١٠ أحزاب سياسية مسجلة رسميا، منها العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية وجماعات مسلحة سابقة. بل ورتبنا أيضا لاجتماع الأمين العام بشكل منفصل مع ممثلي العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، رغم أن هذا الاجتماع لم يكن ضمن البرنامج الأصلي للزيارة. ونود أن ننتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا وشكرنا للأمين العام لتشجيع الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة السابقة على المشاركة في عملية إعادة الإدماج الوطني.

وكما طلب الأمين العام، رتبت حكومة ميانمار "اجتماع شكر" عام، رغم أننا ندرك تماما أنه لم تعقد مثل هذه الاجتماعات العامة خلال زيارات الأمين العام الأخيرة إلى بلدان أعضاء معينة. وعلاوة على ذلك، توقعنا أن الأمين العام قد يتطرق إلى ميادين ومسائل غير مدرجة في جدول أعمال الزيارة. بيد أننا، وبهدف إبداء تعاوننا مع الأمم المتحدة واحتراما لرغبات الأمين العام، رتبنا ذلك الاجتماع العام الذي لم يسبق له مثيل. ووجهنا الدعوة إلى أولئك الذين أراد الأمين العام دعوتهم، والوزراء، ونواب الوزراء وكبار مسؤولي الحكومة لحضور ذلك الاجتماع تكريما للأمين العام.

وخلال زيارته، ناقش الأمين العام مع رئيس الوزراء باستفاضة آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ميانمار. إن ميانمار، كبلد نام، تبذل جهدا لا يكل من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. غير أن بعض البلدان فرضت جزاءات اقتصادية بدلا من أن تقدم المساعدة والتعاون. ومما يدعو للأسف، أن نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية لميانمار يقل عن ٣ دولارات، وهو قليل جدا مقارنة بما تحصل عليه بلدان مماثلة. وخلال الاجتماع، ألقى رئيس الوزراء الضوء على حقيقة أن مثل هذه السياسات تجاه ميانمار تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وأنها

أضرت أساسا الناس على مستوى القاعدة الشعبية. وسيكون موقفا بناء ومؤاتيا بدرجة أكبر لجهودنا لبسط الديمقراطية وتحقيق التنمية لو نظر المجتمع الدولي إلى الحالة في ميانمار من منظور أوسع.

ورغم هذه العقبات، تكافح حكومة ميانمار باستخدام مواردنا الذاتية من أجل تحقيق الاستقرار في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. نحن ممتنون لملاحظة الأمين العام بشأن جهود حكومة ميانمار لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكبح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة الاتجار بالبشر والقضاء على زراعة الخشخاش.

وقام الأمين العام، خلال زيارته، أيضا بزيارة منطقة دلتا آيباروادي، التي ضربها الإعصار نرجس قبل عام، لمتابعة أعمال بناء ملاجئ الأعاصير وأعمال الإعمار الأخرى التي تنفذها بشكل مشترك حكومة ميانمار، ووكالات الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأشار الأمين العام، وهو محق، إلى أن الاستجابة للإعصار نرجس أكدت على قيمة الانخراط والتعاون الذي لم يسبق له مثيل بين ميانمار، والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال آلية التنسيق الثلاثية، بدعم المجتمع الدولي.

وفي ما يتعلق بنجاح الزيارة، تنوي حكومة ميانمار تنفيذ كل التوصيات الملائمة التي اقترحها الأمين العام. وبناء على طلب الأمين العام، تمضي حكومة ميانمار قدما في عملية إصدار عفو عن سجناء لاعتبارات إنسانية وبغية تمكينهم من المشاركة في الانتخابات العامة في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بالمنتدى الاقتصادي الوطني، ستتعاون الحكومة مع الأمم المتحدة في قطاعات الزراعة وتربية الماشية ومصائد الأسماك من أجل تحسين حياة السكان على مستوى القاعدة الشعبية.

وفي ما يتعلق بعرض تقديم المساعدة الفنية في الانتخابات، ستتعاون ميانمار مع الأمم المتحدة إذا كانت المساعدة الفنية ضرورية للانتخابات العامة في ٢٠١٠. وسوف تسن الدولة قانونا لتسجيل الأحزاب السياسية وقانونا للانتخابات في الوقت المناسب. وميانمار عازمة على بذل كل جهد ممكن بغية تيسير تحقيق الأهداف الديمقراطية التي حددها للبلد ولشعبها.

إن قبول ميانمار لدور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الأمين العام وتعاونها النشط في العملية، فضلا عن الزيارة الثانية للأمين العام إلى ميانمار خلال ما يزيد قليلا على سنة، هي علامات بارزة مهمة على نجاح التعاون بين ميانمار والأمم المتحدة. نحن نرى أن زيارة الأمين العام إلى ميانمار كانت ناجحة. ونتفق تماما مع ملاحظة الأمين العام أنه لا ينبغي إطلاقا النظر إلى عدم استطاعته الاجتماع مع داو أونغ سان سو كي، على أنه المقياس الوحيد لنجاح أو فشل زيارته.

إن ميانمار تمضي اليوم قدما بثبات على درب الديمقراطية الذي اختارته. والتحديات التي تواجهها ميانمار معقدة ومتعددة الأوجه. وعندما ينظر المرء إلى موقع ميانمار الجغرافي السياسي، سيجد أنها محاطة ببلدان ذات أنظمة سياسية وثقافات وديانات مختلفة، وأن أكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في البلدان المجاورة الخمسة.

إن ميانمار ذاتها بلد متعدد الأعراق ومتعدد الديانات. ولذلك، يجب أن نكون محايدين وأن ننسجم مع جميع جيراننا من أجل استقرار المنطقة. ويتعين علينا أن نأخذ بالاعتبار جملة أمور من بينها الخلفيات التاريخية والجيوسياسية المتعددة لميانمار وتعدد أعراقها. وممارسة ضغوط خارجية لا موجب لها بدون فهم التحديات التي تواجهها ميانمار فهما كاملا لن يكون في صالح العملية السياسية الداخلية للبلد.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أنه لا يوجد من يمكنه التصدي للتحديات المعقدة التي تواجهها ميانمار حاليا أفضل من حكومة ميانمار وشعبها. فنحن نخطو خطوات واسعة وهامة على طريق إعادة الإدماج الوطني وعملية إرساء الديمقراطية. ولذلك، فإن ميانمار في المرحلة النهائية تقريبا من بلوغ هدفها الأسمى. وميانمار ليست تهديدا للسلام والأمن الدوليين وبالتالي فإنه لا يوجد مبرر لاتخاذ إجراء من قبل مجلس الأمن.

أود أن أختتم بإعادة تأكيد التزامنا بمواصلة تعاوننا مع الأمم المتحدة ومع المساعي الحميدة للأمين العام. إن استمرار الدعم والتفهم والتعاون من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيساعد مسعانا من أجل إقامة دولة ديمقراطية أفضل مساعدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن زيارته إلى بورما. لقد تطلب القيام بهذه الزيارة شجاعة وعزما من جانبه. وحظي قراره بدعمنا الكامل، كما أيده المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع. وتجسد ذلك الدعم في بيانات كثيرة صدرت مؤخرا، أبرزها البيان الصادر عن مؤتمر قمة مجموعة الثمانية بشأن بورما في ٩ تموز/يوليه، والذي أشار إليه الأمين العام.

نعتقد أن الأمين العام أظهر، بذهابه إلى بورما، التزام الأمم المتحدة بتقدم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية في ذلك البلد بأوضح صورة ممكنة. ولا بد أن القيادة القوية التي أظهرها الأمين العام قد شجعت شعب ميانمار.

ونرحب أيضا بالرسائل التي لا لبس فيها بشأن الحاجة إلى الإصلاح السياسي التي نقلها الأمين العام مباشرة إلى كبير الجنرالات ثان سوي وقيادة مجلس الدولة للسلام والتنمية، وهي رسائل تبين شواغل المجتمع الدولي التي أعرب عنها المجلس عبر بياناته الرئاسية. ولقد أوضحت تلك البيانات ما الذي يتعين أن يحدث، بما في ذلك الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كي واستئناف حوار معزز ذي إطار زمني محدد بين الحكومة وداو أونغ سان سو كي وجميع الأحزاب السياسية والجماعات العرقية بتيسير الأمم المتحدة.

إننا نرحب بتمكن الأمين العام من الاجتماع مع الجماعات المشاركة في وقف إطلاق النار وجميع الأحزاب السياسية العشرة المسجلة، بما فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ولكننا نردد خيبة الأمل التي عبر عنها الأمين العام إزاء قرار الحكومة بعدم السماح له بمقابلة داو أونغ سان سو كي نفسها. إن رفضهم ذلك الطلب يظهر تعنتهم وعدم التزامهم بإحراز تقدم حقيقي، وبخاصة في وقت تخضع فيه داو أونغ سان سو كي لمحاكمة هناك إقرار على نطاق واسع بأنها استخفاف بالعدالة. وهي بوصفها الشخصية السياسية الوحيدة في البلد التي حصلت على ولاية ديمقراطية شعبية، ينبغي أن تضطلع بدور مركزي في مستقبل بورما الديمقراطية. وطريقة معاملة النظام لها ليست المعيار الوحيد الذي ينبغي الحكم به على النظام، ولكنها تظهر خوف النظام من خوض عملية سياسية حرة ونزيهة وعدم استعداده للتواصل مع الرأي الدولي.

لقد كانت زيارة الأمين العام فرصة لحكومة بورما لتحويل علاقتها مع المجتمع الدولي الذي يقف مستعدا للاستجابة على نحو إيجابي للتقدم الحقيقي. ولم يؤد رفض النظام اغتنام تلك الفرصة إلا إلى زيادة عزلته فقط. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن نرى تقدما في الأيام المقبلة؛

فالوقت لم يفت بعد. ولكن إذا لم يحدث ذلك وإذا رأينا نتيجة غير عادلة لمحاكمة داو أونغ سان سو كي، فإنه سيتعين على المجتمع الدولي أن يحذو حذو الأمين العام وأن يرد بقوة. ومسؤولية العمل تقع على عاتق الحكومة.

وكما قال الأمين العام للتو، فإن العالم يراقب. ولا يمكن أن يكون الجنرالات قد فشلوا في سماع الرسائل القوية التي أوصلها الأمين العام بصوت مدو وواضح في رانغون عندما خاطب الوزراء ودوائر الدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية. وهم لا يمكن أن يكونوا في شك إزاء خيبة أمله وخيبة أمل المجتمع الدولي بأسره.

ونحن نحث النظام على العمل بصورة بنّاءة مع المجتمع الدولي لتلبية شواغلنا. ولقد أعلنت حكومة بلادي في مناسبات عدة أنها ما زالت مستعدة للرد على التقدم الحقيقي بصورة إيجابية. ولذلك، فإنه من المؤسف بشدة أن النظام لم يتخذ بعد الخطوات التي ستسمح لنا بالقيام بذلك.

ونحن ما زلنا ملتزمين بالعمل مع الشركاء في جهد متضافر لبدء عملية مصالحة في بورما. وسنواصل، من جانبنا، دعم جهود الأمين العام وبعثته للمساعي الحميدة ونرحب بجهوده الشخصية الجارية لبدء عملية مصالحة في بورما. وهو لا يزال أفضل أمل للمجتمع الدولي في كسر جمود الموقف.

ويجب على كل واحد منا أن يستخدم أي نفوذ لدينا لتشجيع النظام على المشاركة البناءة وإقناعه بأن تصرفاته تعوق الأهداف التي يقول إنه يسعى من أجلها، ألا وهي الوحدة الوطنية والاستقرار والتنمية الاقتصادية. ويجب أن يفهم أن خريطة الطريق التي أعلنها والانتخابات التي يعتزم إجراءها لن تكون لهما أي مصداقية إذا مُنع السجناء السياسيون، بما في ذلك داو أونغ سان سو كي، من الاضطلاع بدورهم كاملا في العملية السياسية. ويجب على النظام أن يرد على الأمين العام والمجتمع الدولي الذي يمثله ردا إيجابيا.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ هذا البيان بشكر الأمين العام على حضوره اليوم وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن زيارته الأخيرة إلى ميانمار. ووفد بلادي ممتن بصفة خاصة لجهود المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام في ميانمار والتي تنبع من اهتمامه الشخصي بالمساعدة على تحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد، وهو اهتمام يشاركه فيه قسم كبير من المجتمع الدولي. كما أشكر الممثل الدائم لميانمار على بيانه أمام المجلس. ولقد قدرنا فحواه التطلعية، وهذا أملنا على الأقل.

لقد جاءت زيارة الأمين العام الأخيرة إلى ميانمار، وهي الثانية له خلال ما يزيد قليلا على عام، في وقت مناسب. فالرحلة لم تمكن الأمين العام من التقييم الدقيق لحالة التعمير عقب إعصار نرجس فحسب، ولكنها جاءت أيضا في إطار الاستعدادات للانتخابات العامة التي ستجرى في عام ٢٠١٠.

وبخصوص جهود التعمير والمساعدة الإنسانية، فإننا نرحب بالتقدم المحرز، وبخاصة نتيجة التعاون بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال المجموعة الأساسية الثلاثية ودعم المانحين في المجتمع الدولي. وأعمال التعمير لم تنته بعد ويجب مواصلة الجهود بلوغا لتلك الغاية.

وعلى الصعيد السياسي، فإن الساحة مختلفة وأكثر تعقيدا بكثير وهناك الكثير من التحديات. فميانمار تستعد لإجراء أول انتخابات منذ ٢٠ عاما ويعتقد وفد بلدي أنه مازال يجب حل الكثير من المسائل لكي تكون الانتخابات شفافة وشاملة لجميع الاتجاهات السياسية في ميانمار.

والانتخابات المقبلة يجب أن تهدف إلى تيسير انتقال ميانمار سلميا إلى الديمقراطية والمصالحة الوطنية وأن تعطي الأولوية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن الانتخابات لا يجب أن تحظى فقط بدعم الحكومة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنظيمها، وإنما أيضا جميع الأحزاب السياسية المسجلة والجماعات المتمردة التي أظهرت استعدادا لإلقاء سلاحها. ونأمل في أن تهيئ الحكومة الظروف اللازمة للدخول في حوار حقيقي مع جميع المجموعات العرقية والأقليات بغية تحقيق المصالحة الوطنية الكاملة.

وهذا يعني أنه يجب الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كي، في أقرب وقت ممكن. فمشاركتهم في الانتخابات ستكفل مصداقية العملية ومن ثم شرعيتها. وبالتالي، كان سيكون من الأفضل لو أن الجنرال الأقدم ثان سوي سمح للأمين العام بزيارة السيدة سو كي، التي ألقي القبض عليها مرة أخرى في ظروف لم تتضح تماما وهي تخضع الآن لمحاكمة جديدة.

وأمام حكومة ميانمار الآن فرصة لتعزيز عملية المصالحة الوطنية، وبالتالي، تمكين السكان من التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية، وبناء السلام، ووضع الأسس لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد في المستقبل. وينبغي السعي إلى تحقيق ذلك الهدف ليس بدعم الأمم المتحدة من خلال المساعي الحميدة للأمين العام فحسب، بل بدعم دول المنطقة أيضا، لا سيما الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تضطلع بدور هام على نحو خاص، بالنظر إلى علاقاتها الوثيقة مع حكومة ميانمار.

ويجسد التدفق المستمر للاجئين من ميانمار إلى تايلند انعدام الضمانات لحماية السكان المدنيين، فضلا عن تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف الفاعلة على الصعيد الإقليمي على اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة حصول أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ على ما يكفي من الحماية والمأوى.

كما يساورنا القلق إزاء حالة الأطفال الجنود. ولئن كنا نقر بجهود حكومة ميانمار في هذا الصدد، فإننا نرى أنها غير كافية. ونحث الحكومة على كفالة حقوق أولئك القصر والتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة على اتخاذ التدابير اللازمة لتسريح جميع الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية مع أسرهم.

وقد كانت الرسالة التي وجهها الأمين العام إلى حكومة وشعب ميانمار خلال زيارته واضحة. فالأمم المتحدة والمجتمع الدولي ينظران في حاضر ومستقبل ميانمار كبلد ينعم بالاستقلال والسيادة، ولن يدخرا أي جهد ضروري من أجل الحوار والتعاون بغية كفالة التطور السياسي في البلد وتنميته الاقتصادية والاجتماعية فيه وانطلاقه على طريق السلام.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، والممثل الدائم لبورما على بيانه الذي استمعت إليه بكل اهتمام. وكان لا بد من موافاة المجلس بمعلومات بدون تأخير عن نتائج زيارة الأمين العام في الوقت الذي لا تزال مستجدات الحالة في بورما تثير قلق المجتمع الدولي على نحو بالغ.

كما أود أن أهنئ الأمين العام على التزامه بهذه المسألة بشجاعة وعزم ومثابرة. فقد ذهب إلى بورما بدعمنا، وهو على وعي تام بمصاعب مهمته، لينقل توقعات المجتمع الدولي إلى سلطات بورما. وللأسف، كما قال، فقد رفضت التعاون. ومن جملة أمور، لم تسمح له بلقاء أونغ سان سو كي ورفضت إجراء أي حوار موضوعي. وهكذا، فقد

أضاعت السلطات فرصة لإبداء رغبتها في تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وإجراء عملية تحول ديمقراطي حقيقية. وينبغي ألا يأتي أحدهم أمام المجلس، بعد زيارة الأمين العام، ليقول إنه على استعداد للحوار والمصالحة، بل كان عليه أن يفعل ذلك قبل زيارة الأمين العام وخلالها.

وقد أبدى المجتمع الدولي استعداده للعمل بصورة بناءة مع بورما ليس لدعم العملية السياسية فحسب، ولكن أيضا لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد مع احترام صارم لسيادته وسلامته الإقليمية. وكان ذلك هو مضمون رسالة حسن النوايا التي نقلها الأمين العام. بيد أن يده الممدودة تم تجاهلها.

ولا يزال انعدام رغبة السلطات في النظر في اقتراحات الأمين العام يثير التساؤلات بشأن سلوك سلطات بورما عموما، منذ قمع الحركة الديمقراطية في خريف عام ٢٠٠٧. وفي البيان الرئاسي المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/37)، حدد المجلس توقعات واضحة ومحددة بالإجماع. وأعيد تأكيد تلك المطالب في أيار/مايو ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠٠٩.

وبعد عامين من ذلك تقريبا، أين نحن من تنفيذها؟ وكان التوقع الأول هو الإفراج عن السجناء السياسيين كافة في الوقت المناسب. فأين نحن من ذلك؟ أولا، عدد أولئك السجناء استمر في الازدياد، على الرغم من الإفراج عن عدد قليل منهم. وقد قطعت وعود جديدة، بما في ذلك اليوم، فيما يتعلق بالإفراج عن بعض السجناء وليس كلهم. وهنا، نذكر بأن مطالب المجلس كانت تتعلق بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين.

وعلاوة على ذلك، وبينما كانت المطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين تعني، بطبيعة الحال، السيدة أونغ سان سو كي، فإنها لا تزال رهن الاعتقال منذ عام ٢٠٠٣.

وبدلا من الإفراج عنها، قام النظام بإلقاء القبض عليها في أيار/مايو الماضي وبدأ بمحاكمة سياسية ضدها بدون أي مبرر، مما أثار دهشة العالم برمته، بما في ذلك أصدقاء بورما. واستمرار تأجيل إعلان لائحة الاتهام يدل بوضوح على الحرج الذي يعانيه نظام يدرك ضعف ما يسمى بالتهم الموجهة لزعيمة المعارضة – مثلما ذكر زميلي من بريطانيا العظمى – الزعيمة السياسية الوحيدة في بورما التي فازت بانتخابها بصورة ديمقراطية.

وكان المطلب الثاني للمجلس هو البدء بحوار حقيقي بين الحكومة والسيدة أونغ سان سو كي والأحزاب والجماعات العرقية المعنية الأخرى، بغية تحقيق مصالحة وطنية شاملة. وبدلا من إطلاق هذا الحوار، اختارت السلطات سياسة الأمر الواقع، بتنفيذها على نحو انفرادي ما يسمى بخارطة طريق. وأدت تلك الاستراتيجية إلى ازدياد الاستقطاب داخل البلد.

وقد ارتكز المطلب الثالث لمجلس الأمن على التعاون مع الأمم المتحدة. فبعد العديد من الزيارات التي قام بها الممثل الخاص، السيد إبراهيم غمباري – الذي أشيد بجهوده ومثابرته – ذهب الأمين العام إلى بورما لعرض المساعدة في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية. ولم يتلق أي رد على اقتراحاته، التي قدمت بروح بناءة.

وقد أبان مجلس الأمن عن قدر كبير من سعة الصدر بشأن تلك المطالب المختلفة. وكنا على استعداد لدعم التقدم، ولو كان تدريجيا، في الاتجاه الصحيح. ويجب أن نشير إلى أن سلطات بورما لم تفعل أي شيء للاستجابة لمطالب المجلس، غير أنها، خلال الأشهر الأخيرة، اتخذت قرارات تتنافى بصورة مباشرة مع تلك المطالب.

ونعلم جميعا أن الأزمة في بورما تتجاوز البعد السياسي. فالبلد يواجه تحديات هائلة في المجالات الاقتصادية

والاجتماعية وعلى صعيد الحكم. ولا بد من تلبية احتياجات السكان في جميع تلك المجالات على وجه الاستعجال.

والاتحاد الأوروبي من بين الأطراف الفاعلة الرئيسية فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. وما انفك يبدي استعداده لإعادة النظر في موقفه المشترك رهنا بتطور الحالة. غير أن إطلاق عملية سياسية حقيقية تؤدي إلى المصالحة الوطنية شرط مسبق لا بد منه لإيجاد زخم إيجابي في جميع المجالات. وتمثل أونغ سان سو كي طرفا فاعلا أساسيا لا يعوض في تلك العملية. واعتقالها أمر غير مقبول وغير قانوني، ويشكل عائقا للحوار. وما لم يتم الإفراج أولا عن الحائزة على جائزة نوبل للسلام، فأي عملية انتخابية لن تكون أكثر من ملهاة ديمقراطية تروم إضفاء الشرعية على الأمر الواقع.

والمأزق الحالي ليس سببا لكي يتقاعس المجلس عن العمل، ونتفق مع الأمين العام على تلك النقطة. وفرنسا تشجع المستشار الخاص على مواصلة جهوده، غير أن تلك الجهود لن تكون ناجحة إلا إذا قام المجتمع الدولي، لا سيما الأطراف الفاعلة الإقليمية، بالعمل على نحو فعال من أجل التغيير. ويجب أن يواصل مجلس الأمن متابعة الحالة وتذكير سلطات بورما بضرورة تنفيذ مطالبه. على المجلس أن يرد بحزم إذا صدر حكم بحق السيدة أونغ سان سو كي.

نحن ملتزمون بوحدة الصف في المجلس. غير أن ثمن الوحدة يجب ألا يكون التقاعس عن العمل. لا يسعنا أن نخاطر بمزيد من تدهور الحالة، الأمر الذي قد يسهم في عدم استقرار البلد والمنطقة بأسرها.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير اليابان العميق للأمين العام على بيانه المهم اليوم إلى مجلس الأمن عن زيارته الأخيرة إلى ميانمار. ونحن ممتنون أيضا للممثل الدائم لميانمار على بيانه.

بادئ ذي بدء، أود أن أشدد على دعم اليابان القوي للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، بمساعدة المبعوث الخاص غمباري. واليابان، باعتبارها إحدى بلدان المنطقة، تتابع الحالة في ميانمار باهتمام وقلق شديدين. ونظرا للعلاقة الثنائية الممتازة طويلة العهد، فإننا نحافظ على حوار وثيق مع حكومة ميانمار لمساعدة ودعم المساعي الحميدة للأمين العام والسيد غمباري.

تنفذ حكومة ميانمار خريطة طريق من سبع خطوات لإرساء الديمقراطية. هذه مرحلة مهمة في عملية إرساء الديمقراطية، مع الانتخابات العامة المقررة في العام القادم. ولقد تركز انتباه المجتمع الدولي مؤخرا على الحالة المتعلقة بمحاكمة داو أونغ سان سو كي. لذلك، كان من المهم وفي حينه أن يقوم الأمين العام بزيارة ميانمار شخصيا لنقل بواعث قلق المجتمع الدولي وحث القيادة على جعل العملية الديمقراطية مفتوحة وشاملة وذات مصداقية دولية.

اجتمع الأمين العام، خلال زيارته، مع القائد الأعلى ثان سوي في مناسبتين. ودعا إلى الإفراج المبكر عن كل السجناء السياسيين، ومنهم داو أونغ سان سو كي، واستئناف حوار موضوعي بين الحكومة وكل الأحزاب السياسية، وإجراء انتخابات شاملة، تحظى بمصداقية دولية في عام ٢٠١٠، وتحسين حالة حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية وإنشاء منتدى اقتصادي وطني.

نحن نشعر بالتأكيد بخيبة أمل لأن حكومة ميانمار لم توافق على طلب الأمين العام الاجتماع مع داو أونغ سان سو كي. غير أننا، نسلّم بأن زيارة الأمين العام ككل كانت مفيدة جدا وضرورية. ونوافق على قراره القيام بهذه الزيارة. الأمين العام أحد الزعماء السياسيين القلائل الذين يستطيعون نقل شواغل المجتمع الدولي بشكل مباشر إلى أعلى قيادة في البلد. ونرحب بجهود الأمين العام لنقل كل بواعث

القلق المشترك التي نتشاطرها جميعا بشكل لا لبس فيه إلى القيادات العليا.

وكما أُشير في المجلس اليوم، أجرى الأمين العام تبادلا كاملا ومفصلا وموضوعيا للآراء مع القيادة بشأن الخطوات الملموسة التي نود أن تتخذها. وأعرب للقادة أيضا عن دعم الأمم المتحدة لجهود ميانمار. وكان من المهم أيضا أن تمكّن الأمين العام من الاجتماع مع كل الأحزاب السياسية، ومنها العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، والجماعات الملتزمة بوقف إطلاق النار، وأدلى بخطاب علني صريح جدا في يانغون.

ورغم عدم صدور رد فوري على نقاط أخرى تناولها الأمين العام، يحدونا الأمل في أن تنظر سلطات ميانمار بجدية في كل المسائل وشواغل المجتمع الدولي وتخرج برد إيجابي في الوقت المناسب. ونشاطر الأمين العام توقعاته أنه ينبغي لحكومة ميانمار أن تقرن وعودها بالتعاون مع الأمم المتحدة بالأفعال. ويتعين أن نراقب عن كثب الكيفية التي ستتابع بها حكومة ميانمار نتائج زيارة الأمين العام.

وفي ما يتعلق بقضية داو أونغ سان سو كي، نقلت اليابان قلقها العميق إلى سلطات ميانمار على مستوى رفيع. وناشدناها اتخاذ إجراءات مناسبة ومخففة. وبمجرد أن تكون هناك تحركات إيجابية من جانب سلطات ميانمار، سيكون من المهم أن نرد إيجابيا بخطوات ملموسة، كما أكد زعماء مجموعة الـ ٨ في اجتماع القمة في لاكويلا الأسبوع الماضي.

إن المساعي الحميدة للأمين العام لا تنتهي بهذه الزيارة. واليابان ستواصل دعم المزيد من المساعي الحميدة للأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، نناشد حكومة ميانمار اتخاذ خطوات إيجابية لدفع العملية الديمقراطية قدما بطريقة شاملة للجميع.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود، أنا أيضا، أن أوجه كلمة شكر خاصة إلى الأمين العام. والولايات المتحدة تنضم إلى الأعضاء الآخرين في المجلس في التأكيد من جديد على دعمنا القوي له ولبعثة مساعيه الحميدة، ولمستشاره الخاص، إبراهيم غمباري. ونقدر الإحاطة الإعلامية للأمين العام اليوم. نحن ممتنون بشكل خاص لأنه تمكّن من نقل رسائل مهمة بشكل مباشر إلى الحكومة البورمية. ونقدر أيضا حضور الممثل الدائم لبورما اليوم. ونأمل أن تنفذ الحكومة البورمية كل توصيات الأمين العام.

نلاحظ أن الأمين العام تمكّن من الاجتماع مع القائد الأعلى ثان سوي، وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية وممثلين لأحزاب سياسية مسجلة أخرى. لكننا نشعر بخيبة أمل شديدة لرفض السلطات البورمية طلب الأمين العام الاجتماع مع داو أونغ سان سو كي. وبرفض ذلك الطلب البسيط المباشر، أهدرت الحكومة البورمية فرصة مهمة، كما قال الأمين العام، لإظهار التزامها بعهد جديد من الانفتاح السياسي.

نحن ننتظر رد النظام على التحديات المهمة التي طرحها الأمين العام عليه خلال زيارته. وإذا لم تتعامل السلطات مع تلك التحديات بمصداقية، فإنها ستهدر مرة ثانية فرصة أخرى لإحراز تقدم ملموس بشأن الشواغل التي أعرب عنها المجلس مرارا وتكرارا. إن الدرب الذي تسلكه السلطات لا يؤدي إلى الديمقراطية ولا الاستقرار. وستزداد معاناة الشعب البورمي إذا لم تنتهز هذه الفرصة لتغيير المسار.

ومع اقتراب عام ٢٠١٠، أكدت لنا الحكومة مرارا أن انتخابات العام القادم ستكون حرة ونزيهة. لكن لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة بينما يقبع زعماء رئيسيون للمعارضة الديمقراطية في بورما، منهم داو أونغ

سان سو كي وأكثر من ألفي سجين سياسي آخر في سجون بورما. نحن لا نسعى إلى إملاء المستقبل السياسي لبورما. نحن نسعى فحسب لكفالة إمكانية سماع واحترام إرادة كل أبناء الشعب البورمي.

من الواضح أن السلطات لا تحترم تلك الإرادة الشعبية بتقديمها زعيمة المعارضة الديمقراطية في البلد إلى المحاكمة باتهامات ملفقة بانتهاك إقامة جبرية غير قانونية أصلا. ويساورنا قلق عميق إزاء تلك الإجراءات. وندعو النظام إلى وقف إجراءاته ضد داو أونغ سان سو كي وإلى إطلاق سراحها فورا ودون شروط.

ويقلقنا أيضا أن السلطات تواصل مقاومة التصدي للتحديات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تواجه البلد. وعلى سبيل المثال، أرغمت الهجمات الأخيرة للجيش البورمي ووكلائه أكثر من ٣ آلاف من عرقية الكارين على الفرار عبر الحدود إلى تايلند. وهذا العنف ضد الأقليات العرقية يزعزع استقرار المنطقة المحيطة بالحدود الدولية ويرفع راية حمراء بشأن معاملة الحكومة للجماعات العرقية في بورما. ولا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية أبدا ما دام الجيش مستمر في مهاجمة مواطني بلده. وهذه مشاكل لا يمكن حلها بفرض خطط تفتقر إلى الشرعية الديمقراطية على شعب بورما. لن يتسنى تحقيق تحول ديمقراطي إلى حكم مدني مشروع إلا من خلال حوار حقيقي ورؤية لمستقبل يتقاسمه الجميع، ومنهم المعارضة الديمقراطية وكل الجماعات العرقية.

إننا نرحب بالتقدم المحرز في منطقة دلتا آييراوادي بعد الدمار الذي تسبب فيه الإعصار نرغس، ونقدر المساهمة المهمة التي وفرتها آلية التنسيق الثلاثية لتيسير تحقيق ذلك التقدم. ونحن نؤيد بقوة طلب الأمين العام منح تأشيرات دخول مقررة للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وتوسيع نطاق الدعم الإنساني إلى ما وراء الدلتا. ولا يمكن تحقيق تقدم باتجاه الديمقراطية والاستقرار في وقت يكافح المواطنون من أجل البقاء.

وقد دعا الأمين العام الحكومة البورمية إلى اتخاذ إجراء فوري لتجنب المزيد من إزهاق الأرواح وتضييع الفرص وإطالة العزلة. وإننا نؤيد ذلك كل التأييد. وذكر الأمين العام أن بورما لا يمكنها أن تتصدى للتحديات الكثيرة التي تواجهها بمفردها. وينبغي لقادة بورما العسكريين أن يفهموا أننا نحن الجالسين حول هذه الطاولة مستعدون لمساعدة بورما على كفالة استقرارها المستقبلي واستعادة الرخاء الذي كانت تنعم به في الماضي. لقد أظهر المجتمع الدولي أنه مستعد لمساعدة شعب بورما. وإن الأمر متروك الآن للسلطات البورمية أن تبدي استعدادا مماثلا.

لقد أعلنت الحكومة البورمية أنها تعتبر التعاون مع الأمم المتحدة حجر زاوية سياسة البلد الخارجية. وإن الأمين العام بدوره ردد صدى ذلك البيان في بيان ألقاه مؤخرا. ولقد آن أوان أن تقرن بورما أقوالها بالأفعال. وإننا نحث السلطات على انتهاز هذه الفرصة والانخراط بجدية مع المجتمع الدولي. وعندما تبرهن بورما على استعدادها لأن تستجيب لمطالب المجتمع الدولي وتلتزم بتحقيق تقدم حقيقي صوب الإصلاح، فإن الولايات المتحدة ستكون مستعدة للاستجابة.

السيد مایر – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على دعوته لنا للاجتماع هنا اليوم وعلى الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها اليوم وعلى اهتمامه الفعلي، هو ومستشاره الخاص، السيد إبراهيم غمباري، بمسألة ميانمار. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن التقدير للممثل الدائم لميانمار على حضوره، وأود أن أطمئنه على أننا استمعنا باهتمام شديد إلى بيانه.

لقد كان قرارا شجاعا من لدن الأمين العام بزيارة ميانمار والسعي إلى الحوار مع كل من حكومة ميانمار

والمعارضة. وإن زيارته تحظى بالدعم الكامل من بلدي. والنمسا ترحب ترحيبا قويا بقيادته في نقل شواغل ورسائل المجتمع الدولي إلى الحكومة، وبصفة خاصة إلى الفريق أول ثان سوي. وستواصل النمسا دعمها الثابت لبعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة وللانخراط الشخصي للأمين العام.

وتلاحظ النمسا مع شديد القلق أن حالة حقوق الإنسان تدهورت تدهورا كبيرا في ميانمار أثناء السنة المنصرمة. فالسيدة المحترمة أونغ سان سو كاي ظلت رهن الاحتجاز نتيجة خرق مزعوم لأمر إقامتها الجبرية - احتجاز اعتبره الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي انتهاكا لا للقانون الدولي فحسب، وإنما لقانون ميانمار الوطني أيضا. وعلاوة على ذلك، أجبر القتال المحتدم في شرق البلد آلاف المدنيين على الهرب إلى الدول المجاورة.

هذه التطورات مجتمعة لا تبشر بالخير لخطط ميانمار لتحقيق انتقال سلمي إلى الديمقراطية. لذلك نؤمن بأن زيارة الأمين العام كانت حسنة التوقيت فعلا ومهمة جدا. وإن كل المجالات التي شملتها الزيارة - إطلاق سراح السجناء السياسيين كافة، بما في ذلك السيدة المحترمة أونغ سان سو كاي، واستئناف حوار مضموني وفقا لإطار زمني محدد، ومعايير إجراء انتخابات حرة ونزيهة، والتنمية الوطنية، والمساعدة الإنسانية، لا سيما إصدار تأشيرات الدخول بسرعة - تتسم بأهمية عظمى لميانمار وترتبط بعضها ببعض، وهو ما سلط الضوء عليه الأمين العام في خطابه في يانغون. وكما بيّن الأمين العام، لا يمكن أن يزدهر السلام ولا التنمية من دون الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

من الواضح أن النمسا، شأنها شأن الآخرين، تشعر بخيبة الأمل من قرار الحكومة برفض طلب الأمين العام الاجتماع بالسيدة المحترمة أونغ سان سو كاي. وإننا نشاطره وجهة نظره بأن الحكومة ضيعت فرصة ميمونة.

مصير السجناء السياسيين، بما في ذلك مصير السيدة المحترمة أونغ سان سو كاي، يكتسي بوضوح أهمية كبيرة لمصداقية انتخابات عام ٢٠١٠ وللانطباع الذي سيسود على الصعيدين الوطني والدولي حول ما إذا كانت فعلا حرة ونزيهة. وإننا نحث حكومة ميانمار على الإفراج الفوري وغير المشروط عن السيدة المحترمة أونغ سان سو كاي وكل السجناء والمحتجزين السياسيين.

ونشاطر الأمين العام قلقه حول معدل الفقر المستفحل في ميانمار وحول عذاب سكانها. إن التعاون الفعال بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، المضطلع به في إطار الفريق الأساسي الثلاثي المعني بالاستجابة للإعصار الآسيوي نرغس، بيّن بوضوح قيمة المشاركة مقابل العزلة. وإننا نحيي هذه الجهود بقوة ونأمل أن يتسنى في المستقبل تسخير روح الانفتاح ذاتها للمسائل العملية المتصلة بالمساعدة الإنسانية - أي، وصول المنظمات الإنسانية الكامل ومن دون عوائق - وبالتعاون الإنمائي وبالمحفل الاقتصادي الوطني المقترح استحداثه.

وفي ضوء حقيقة أن إنتاج الأفيون في أراضي ميانمار ما زال ثاني أعلى إنتاج في العالم، فإن الترويج الحثيث للأنشطة الإنمائية البديلة، الذي تقوم به حكومة ميانمار بدعم من المكتب القطري لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، يمكن أن يساعد في معالجة هذه الحالة.

وكان الاتحاد الأوروبي، في نتائج مجلسه الصادرة في ٢٧ نيسان/أبريل، قد ذكّر بدوره الهام المتعاظم كمانح للبلد وباستعداده لزيادة مساعدته لشعب ميانمار أكثر. ولكن يلزم اتخاذ خطوات إيجابية فعلية على أساس مقترحات الأمين العام لتمكين الاتحاد الأوروبي والمانحين الآخرين من تسخير الطاقات الكاملة لتعاونهم مع البلد.

ختاما، اسمحوا لي أن أشدد على أن النمسا يحدوها الأمل الآن أن تلبي حكومة ميانمار طلبات الأمين العام وتنفذ مقترحاته. وإننا لواثقون بأن هذا سيخدم مصالح البلد وشعبه إلى أقصى حد. ونود أن نشجع سلطات ميانمار على التعاون الوثيق والبنّاء مع الأمين العام ومستشاره الخاص إبراهيم غمباري في أعمال متابعة زيارته.

السيد بوي ذي غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في شكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الدقيقة عن زيارته لميانمار قبل ١٠ أيام. ونعرب على وجه التحديد عن تقديرنا وامتناننا للأمين العام على جهوده الشخصية والتزامه بالزيارة رغم جدوله الزمني الضيق جدا. كما أشكر السفير ثان سوي، الممثل الدائم لميانمار، على بيانه.

الزيارة من وجهة نظرنا كانت حسنة التوقيت وضرورية، في ضوء الأوضاع الشاملة في ميانمار في هذه المرحلة. ومن حيث الواقع فإن الزيارة رسخت دور الأمم المتحدة، ممثلة بالأمين العام، كوسيط أساسي، وأكدت أيضا التزام الأمم المتحدة بمساعدة حكومة وشعب ميانمار بصفقة تطلعية متنوعة.

وحسبما علمنا مباشرة من الأمين العام، تحققت كل الأنشطة المقررة للزيارة باستثناء نشاط واحد. فقد عقد اجتماعين مع الفريق أول ثان سوي وعدة اجتماعات مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى طرح بصراحة فيها وجهات نظره وتوصياته حول الحالة الراهنة. كما أجرى تبادلا صريحا للآراء مع زعماء ١٠ أحزاب سياسية مجازة، بما في ذلك أثناء اجتماع سري منفصل مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ومع ممثلي جماعات وقف إطلاق النار. وعلى وجه التحديد، حضر لقاء جماهيريا واسعا مع أكثر من ٣٠٠ مشارك من المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي، أدلى أثناءه بتعليقات مهمة عامة، وهو ما يعطي دليلا آخر على ما تكنه سلطات ميانمار من احترام مستمر للأمين العام ولآرائه.

ويؤسفنا، ولكننا نتفهم من المنظور المحلي القانوني، أن الأمين العام لم يتمكن من الاجتماع بالسيدة المحترمة أونغ سان سو كاي. ونعتبر اجتماع الأمين العام مع الفريق الأساسي الثلاثي اجتماعا هاما جدا، لأنه هو أيضا يضفي قيمة إضافية على التعاون الناجح بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا وحكومة ميانمار.

ولئن كنا نشاطر الأمنية العامة برؤية تقدم ملموس أكبر وأسرع في كل ميادين الحياة في ميانمار، فإننا نستحسن قرار حكومة ميانمار بإصدار عفو عن السجناء وتمكينهم من المشاركة في انتخابات العام المقبل، التي نأمل أن تكون حرة ونزيهة وشاملة للجميع، باعتبارها أول تدبير ملموس يأتي من باب متابعة زيارة الأمين العام.

وفي الوقت ذاته، ومراعاة لحالة ميانمار المعقدة كبلد خارج من سنوات من التوتر السياسي والتخلف الاقتصادي ونكبات الكوارث الطبيعية، بلد ما زال يعاني منها، فإننا نؤمن بأن الزيارة كانت خطوة مجدية في عملية مطلوبة لميانمار حتى تصبح بلدا ينعم بالسلام والاستقرار والازدهار. وإن شعب ميانمار هو الذي سيقرر بنفسه مصيره في هذه العملية. والمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي والأمم المتحدة تتسم بأهمية بالغة وتحقق فعاليتها عندما تستند إلى المشاركة والتعاون مع حكومة وشعب ميانمار، وهذه حقيقة في هذه الحالة، لا سيما في السياق الحالي لخارطة الطريق التي وضعها البلد لنفسه والتي تتألف من سبع خطوات نحو الديمقراطية والمصالحة الوطنية.

وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، تدعم فييت نام الأخذ بنهج شامل في العمل على معالجة الأسباب الجذرية

للتحديات التي تواجهها ميانمار، والتي تكمن في الفقر والتخلف الاقتصادي. وفي ذلك السياق، سيكون استحداث محفل اقتصادي وطني يركز على الزراعة حاسم الأهمية. وحتى يكون المحفل مثمرا نعتقد أنه ينبغي أن تضطلع وكالات الأمم المتحدة والمانحون بدورهم بهمة أكبر.

أخيرا، باعتبار فييت نام بلدا من المنطقة يحرص حرصا شديدا على رؤية النهوض بالسلام والاستقرار والتنمية في ميانمار، فإنها تود أن تؤكد دعمها المتواصل للمساعي الحميدة للأمين العام ولكل الجهود الكفيلة بتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز العملية الديمقراطية في ذلك البلد. وإننا سنظل نعمل، بالطرق التي نعتبرها ملائمة ومثمرة، كطرف بنّاء في تلك العملية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات عن زيارته الأخيرة. وقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لميانمار.

لقد كانت زيارة الأمين العام برأينا حسنة التوقيت وضرورية. وبرنامج العمل كان حافلا: فقد التقى الأمين العام مرتين برئيس الدولة، والتقى كذلك برئيس الوزراء، وبممثلي الأحزاب السياسية، بما في ذلك الجماعة المعارضة، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وجماعات الأقليات الطائفية المسلحة. وقد زار الأمين العام شخصيا المناطق المتضررة بالكارثة الطبيعية المدمرة في العام الماضي. ونلاحظ الروح البنّاءة التي أبدتها سلطات ميانمار بالسماح للأمين العام بالتكلم أمام الجمهور العام في ميانمار وأمام الصحافة.

الأمين العام كان يحدوه الأمل أن يلتقي بالسيدة المحترمة أونغ سان سو كاي، ممثلة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ونود أن نسجل أن ذلك ينبغي ألا يكون المعيار الوحيد للحكم على زيارته. فقد ذكّر سلطات البلد وكبار قادته، بصراحة وبطريقة مباشرة، بأهمية الديمقراطية في ميانمار، وأكد من جديد استعداد المجتمع الدولي لتقديم مساعدة شاملة للتغلب على المشاكل العاجلة. وإننا نرحب بالطابع المتعدد الأبعاد لجهود الأمين العام، التي شملت الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية للتعاون مع ميانمار.

مهمة المساعي الحميدة عملية من مراحل. ومن الواضح أن الكثير من المسائل التي طرحها الأمين العام في ناي باي تاو أثناء الرحلة لا يمكن حلها على الفور. الوقت مطلوب وكذلك الصبر. وإننا نعول على الجهود البناءة للسيد إبراهيم غمباري، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون ميانمار.

ميانمار تعد العدة لانتخابات برلمانية عامة من المقرر أن تعقد في عام ٢٠١٠؛ وهذه أول خطوة في خارطة طريق الانتقال الديمقراطي. وإن قيادة البلد العليا وعدت الأمين العام وطمأنته بأن الانتخابات المقبلة ستكون حرة ونزيهة، وأن كل الأحزاب السياسية، بما فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ستتمكن من المشاركة. وإننا نتوقع أن تُدعم تلك الوعود بتدابير ملموسة. ونرحب بالاستعداد الذي أعرب عنه الممثل الدائم لميانمار بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تنظيم الانتخابات وفي عدد من المجالات الأخرى.

نحن ممتنون للأمين العام على انخراطه الشخصي في مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها. لقد أتاحت تلك المهمة قناة اتصال مهمة وفعالة بين مجلس الأمن والأمم المتحدة وميانمار. وإن الاتحاد الروسي سيواصل تقديم المساعدة المطلوبة لتلك المهمة.

السيد فلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر الأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي وافى المجلس بها وعلى عرضه المباشر لتفاصيل رحلته الأخيرة إلى ميانمار. إن كرواتيا تثني على الأمين العام

على القيادة الشخصية التي واصل إبداءها بشأن هذه المسألة. وإذ نقدر تماما التحديات التي واجهها الأمين العام في قراره بزيارة ميانمار، فإن كرواتيا ترحب بالزيارة، التي استهدفت الضغط على حكومة ميانمار للإفراج عن السجناء السياسيين، بما في ذلك السيدة المحترمة أونغ سان سو كاي، ولعقد انتخابات حرة ونزيهة.

كرواتيا تثمن التقييم الصريح للأمين العام لنتيجة اجتماعاته مع كبار أعضاء قيادة ميانمار. وكنا مهتمين بصورة خاصة بمعرفة انطباعات الأمين العام من لقاءاته بممثلي جماعات الأقليات الطائفية وممثلي وقادة عدة أحزاب سياسية، بما في ذلك أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وكذلك انطباعاته عن حالة الجهود الإنسانية وجهود التعمير في حوض نهر إراوادي منذ زيارته الأولى، في أعقاب إعصار نرغس. وقد شعرنا بالاطمئنان عندما سمعنا بالتعاون الجيد بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

كرواتيا تظل تشعر بشديد القلق حول الأحداث الأخيرة في ميانمار فيما يتصل بالسجناء السياسيين وبالطريقة التي يعامل بها النظام الأقليات الطائفية، في خرق للقانون الإنساني الدولي، إلى جانب مواصلته الازدراء بحقوق الإنسان الأساسية لسكان بلده. وكرواتيا، في ذلك الصدد، تشاطر المجتمع الدولي شعوره بالإحباط المتزايد من إصرار سلطات ميانمار سياسيا على سد الطريق أمام الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تقدم ملموس صوب عملية شاملة لنشر الديمقراطية في المرحلة السابقة لانتخابات عام ٢٠١٠.

وفي ضوء تعقد الحالة السياسية في ميانمار، التي زادت من تعقيدها المحنة المستمرة لأونغ سان سو كاي، تعرب كرواتيا عن عميق تقديرها للمساعي الحميدة للأمين العام عندما نقل الشواغل الأساسية للمجتمع الدولي مباشرة، بعبارات لا لبس فيها، للفريق أول ثان سوي وكبار المسؤولين الآخرين. ونعتقد أيضا أن الزيارة أفادت في تحقيق غرض مهم آخر: عندما طرح الأمين العام رؤيته لميانمار في خطابه في ٤ تموز/يوليه، فإنه بعث أيضا رسالة حاسمة من المجتمع الدولي مفادها أن لدى ميانمار خيارا في كيفية المضي قدما. الملكية الوطنية للعملية السياسية ليست محل جدال هنا، وإن المسؤولية الأولية عن تقدمها تقع على عاتق سلطات ميانمار والبدائل التي ستختارها تلك السلطات.

ومما يؤسف له شديد الأسف أن قادة ميانمار اختاروا أن يضيعوا الفرصة الفريدة التي أتاحتها زيارة الأمين العام ولم يظهروا أي مستوى من الالتزام بالنهوض بإصلاح ديمقراطي أصيل. والواقع أن رفضهم السماح للأمين العام بلقاء أونغ سان سو كاي يثير بالغ قلقنا، شأنه شأن مقاومة القيادة لكثير من مقترحات الأمين العام. وإننا نحث سلطات ميانمار بقوة على استغلال المساعي الحميدة للأمين العام بأن يشرعوا في إبداء قدر من الاستعداد للتعاون، وبأن يترجموا إلى واقع ما وعدوا به أثناء الزيارة بأنهم سيكفلون أن تكون انتخابات عام ٢٠١٠ موثوقة، وبأن يفرجوا عن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم أونغ سان سو كاي، وكذلك بأن يستأنفوا عملية عامة هدفها الحوار والمصالحة الوطنية.

وكرواتيا تقف على أهبة الاستعداد، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، لمواصلة مساعدة شعب ميانمار على تحقيق مطامحه في مستقبل ديمقراطي زاهر. وفي ذلك المضمار، تكرر كرواتيا دعمها للدور الهام المتواصل الذي يجب أن يؤديه الأمين العام، من خلال مساعيه الحميدة، ومن خلال عمل مبعوثه الخاص إبراهيم غمباري.

السيد ليو جنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود بداية أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته

الإعلامية. ونشكر أيضا الممثل الدائم لميانمار، السفير يو ثان سوي، على بيانه.

الصين تثمن تثمينا عاليا زيارة الأمين العام لميانمار في بداية تموز/يوليه. ونقدر تقديرا عظيما الجهود التي بذلها منذ تسنمه مهام منصبه للنهوض بالعملية الديمقراطية والمصالحة الوطنية في ميانمار. ونؤمن بأن زيارته كانت قيّمة جدا وأسفرت عن ممارسة ضغط كبير بطريقة مفيدة. وتقدر الصين الاستقبال الرفيع المستوى الذي استقبلت به ميانمار الأمين العام ويشجعها ما أبدته ميانمار من عزم على تعزيز العملية الديمقراطية والتعاون مع الأمم المتحدة بصورة نشطة.

نلاحظ أن بعض وسائط الإعلام وبلدانا معينة غير سعيدة لأن الأمين العام لم يجتمع مع داو أونغ سان سو كي. ونحن نرى أن الأمين العام اجتمع مع الكثيرين خلال زيارته وينبغي ألا يستخدم اجتماعه مع داو أونغ سان سو كي من عدمه معيارا لقياس نجاح زيارته.

إن داو أونغ سان سو كي منغمسة، للأسف، في إجراء قانوني. وحفاظا على النزاهة في العملية القضائية، لم يعد للجانب الميانماري ترتيبات لاجتماع الأمين العام معها، وهو أمر مفهوم تماما. وينبغي للأمم المتحدة أن تحترم الولاية القضائية للدول الأعضاء فيها.

لقد أكدنا مرارا أن المساعي الحميدة للأمين العام عملية وأن زيارته كانت جزءا من ولاية المساعي الحميدة. وأجرى الأمين العام خلال زيارته حوارات متعمقة مع القيادات العليا في ميانمار وأعرب لهم بشكل مباشر عن قلق المجتمع الدولي إزاء مسألة ميانمار وعزز الثقة المتبادلة مع ذلك البلد. وسيكون لذلك دور مهم في تشجيع ميانمار على الحفاظ على الزخم الحالي وتعزيز العملية الديمقراطية وفقا للخطة الموضوعة.

وأجرى الأمين العام اتصالات مكثفة أيضا مع المجتمع المدني في ميانمار ومارس تأثيرا إيجابيا على أعضائه. وتشير كل هذه التطورات تماما إلى أن زيارة الأمين العام ذات مغزى إيجابي ومهم.

وفي السنوات الأخيرة بذل الأمين العام مساع حميدة بشكل نشط في ميانمار، كما كلفته بذلك الجمعية العامة. وبالتالي، فإن جهوده المتواصلة والنتيجة الإيجابية المتحققة تستحقان تقييما موضوعيا ومنصفا من قبل المجتمع الدولي. فحتى عام ٢٠٠٦، عندما قام السيد غمباري بزيارته الأولى للبلاد بناء على طلب الأمين العام، استغرق الأمر من ميانمار ١٤ عاما لاستكمال الخطوة الأولى في خريطة الطريق المؤلفة من سبع خطوات. ولكنها ستكمل في العام المقبل الخطوة الخامسة بإجراء أول انتخابات عامة منذ ٢٠ عاما. ولم تكن هذه الإنجازات لتتحقق بدون المساعي الحميدة للأمين العام وجهود ميانمار ذاتها.

وإذ نأخذ في الاعتبار التطور التاريخي لميانمار والواقع السياسي في البلد، فإن التقدم السالف الذكر لم يكن مكسبا سهل المنال. ومن الإجحاف أن نغض الطرف عن التقدم الذي أحرزته ميانمار أو أن نركز باستمرار على انتقاد حكومتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقيم الجهود التي تبذلها ميانمار تقييما متوازنا وأن يقدم إلى حكومتها المزيد من التشجيع والمساعدة وأن يعاملها بقدر أقل من الغطرسة والتحامل.

وبوصف الصين بلدا آسيويا وجار ميانمار القريب، فإنها تتفهم تماما الصعوبات التي تواجه شعب ميانمار وحكومتها. فميانمار منكوبة بمجموعة هائلة من المشاكل وليس مشكلة واحدة تتعلق بفرد واحد. ولئن كانت ميانمار، وهي من أقل البلدان نموا، قد حققت الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي، فإن غالبية أبناء شعبها لم يحصلوا بعد على

نصيبهم من عوائد التصنيع. وبالتالي، فإن أكبر مشكلة تواجه ميانمار هي التنمية.

ولأن ميانمار دولة متعددة الأعراق، فإن المصالحة الوطنية تواجه تحديا خطيرا هناك حيث توجد جماعات مسلحة داخل أراضيها لم توقع اتفاقات سلام مع الحكومة حتى الآن. وبالتالي، فإن التحدي الأكبر الذي يواجه ميانمار هو تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي.

وبوصف ميانمار بلدا عريقا صاحب تاريخ طويل من الحضارة وبلدا جديدا، كذلك، ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تخلص من الحكم الاستعماري، فإن العملية الديمقراطية ونظام الحكم فيها يواجهان مشاكل كثيرة. ومثلما هو الحال في الكثير من البلدان النامية الأخرى، لا يمكن التصدي لمشاكل ميانمار إلا بالتدريج في إطار عملية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الواضح أن مشاكل ميانمار لا يمكن حلها بالطريقة الغربية لحل المشاكل وحدها. ونأمل في أن تنفذ حكومة ميانمار خريطة الطريق المؤلفة من سبع خطوات لعمليتها الديمقراطية بالجدية المطلوبة وأن تستعد للانتخابات العامة المقررة في العام المقبل أتم الاستعداد. ونأمل في أن تشرع حكومة ميانمار في إصلاح مطرد وأن تقود شعبها نحو إنجازات اقتصادية أكبر. كما نأمل في أن يقيم المجتمع الدولي مشاكلها المتعددة الأوجه تقييما موضوعيا ومنصفا وأن يمد يد العون إلى ميانمار. ونأمل أيضا في أن ترفع البلدان المعنية جزاءاتها عن ميانمار لكي تهيئ لشعب ذلك البلد بيئة منصفة ومؤاتية لتنميته الاقتصادية.

وتؤيد الصين الأمين العام بان كي - مون والسيد غمباري في مساعيهما الحميدة المتواصلة. ونأمل صادقين أن تساعد المساعي الحميدة للأمين العام ميانمار على تحقيق الاستقرار الداخلي والمصالحة الوطنية وأن تضطلع الأمم المتحدة بدور بناء في مساعدة البلد على التعامل مع قضاياه الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وقضايا حقوق الإنسان. وتساعد الصين حكومة ميانمار وسوف تساعدها في جهودها للتصدي لمشاكلها بطريقة مسؤولة وبناءة، ولكننا نعتقد أن الأحداث داخل ميانمار شأن داخلي لميانمار نفسها وأنه ينبغي أن تتعامل معها حكومتها وشعبها من خلال المشاورات.

إن الحالة في ميانمار لا تشكل أي تهديد للسلام أو الأمن على الصعيدين الدولي أو الإقليمي. والصين تعارض صراحة إدراج مسألة ميانمار في جدول أعمال مجلس الأمن ونحن نعارض سياسة عزل ميانمار وفرض جزاءات عليها. وموقف الصين بشأن هذه المسألة ما زال كما هو لم يتغير.

وبوصف الصين الجار الصديق لميانمار، فإنها تقدم المساعدة دائما لشعب ذلك البلد وحكومته في حدود قدراتها. ونأمل في أن يعمل أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرهم من بلدان المنطقة معا لمساعدة ميانمار على التصدي للصعوبات التي تواجهها.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية الوافية بخصوص زيارته الأخيرة إلى ميانمار يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩. فقد جاءت هذه الزيارة الثانية للأمين العام خلال ما يزيد قليلا على العام في الوقت المناسب مرة أخرى، ونأمل في أن تؤدي إلى أمثلة ملموسة للتعاون بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لميانمار على بيانه.

تولي تركيا أهمية كبيرة للمصالحة الوطنية وحماية حقوق الإنسان في ميانمار. وبالتالي، فإننا نؤيد تماما بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بهذا الخصوص، حسبما كلفته به الجمعية العامة، وكذلك جهود مستشاره الخاص السفير إبراهيم غمباري.

لقد مرت ميانمار بأوقات صعبة جدا في العامين المنقضيين، ونحن نتذكر جميعا العواقب الوخيمة لإعصار نرجس. وأظهرت هذه المأساة صمود شعب ميانمار، ويسعدنا الآن أن نسمع من الأمين العام أن جهود التعمير تؤتي ثمارها بالتدريج نتيجة تعاون فعال بين الأمم المتحدة وحكومة ميانمار ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويسعدنا أيضا أن نسمع ببعض التطورات الايجابية الأخرى في المجالين السياسي والاقتصادي، مثل اتفاقات وقف إطلاق النار بين الحكومة وجماعات مسلحة، فضلا عن تيسير التجارة الخارجية والاستثمار.

ولكن، نود أن نرى تقدما عمليا وملموسا بدرجة أكبر في حماية حقوق الإنسان والحريات السياسية. وكما قال الأمين العام في ختام زيارته إلى يانغون، فإن السلام، والتنمية وحقوق الإنسان وثيقة الارتباط ببعضها في كل البلدان، وميانمار ليست استثناء.

وفي هذا الصدد، ستكون الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠١٠ اختبارا مهما. يجب أن تكون تلك الانتخابات، بما فيها التطورات في الفترة السابقة على الانتخابات، حرة ونزيهة. ينبغي السماح لكل الأحزاب السياسية بتنظيم الحملات والمشاركة في هذه الانتخابات بحرية. ونلاحظ مع الاهتمام التأكيدات التي قدمتها قيادة ميانمار بهذا الصدد. ونود الآن أن نرى خطوات ملموسة تتبع ذلك الالتزام. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن توفر حكومة ميانمار الظروف الضرورية للمصالحة الوطنية من خلال عملية شاملة بمشاركة كاملة لكل الأحزاب والجماعات السياسية.

وينقلني هذا إلى مسألة الإفراج عن كل السجناء السياسيين، وبشكل خاص حالة داو أونغ سان سو كي. من المؤسف أن السيدة سو كي، بصفتها شخصية معارضة بارزة، قضت ١٣ عاما رهن الإقامة الجبرية. وفي هذا السياق، بل وأهم من ذلك، فإن سجنها مؤخرا وقبل أسابيع قليلة من الموعد الذي كان مقررا لرفع الإقامة الجبرية عنها، يثير مرة أخرى تساؤلات مهمة تحتاج إلى توضيح. وفي هذا الصدد، فإن رفض حكومة ميانمار السماح للأمين العام بزيارة السيدة سو كي تطورا غير مُرحب به بالتأكيد.

لكننا، وبغض النظر عن الحالات الفردية، نرى أن الوقت قد حان كي تستجيب حكومة ميانمار للنداءات المتكررة لمجلس الأمن وتفرج عن كل السجناء السياسيين. وهذا أمر ضروري في الحقيقة لتوفير مناخ سياسي مؤات للحوار والمصالحة والاحترام المتبادل يفضي إلى انتخابات حرة ونزيهة، يجب أن يحترم الجميع نتائجها ويتقيد بها.

ونأمل بصدق أن تغتنم كل الأطراف، وأساسا الحكومة، الفرصة التاريخية التي توفرها انتخابات عام ٢٠١٠ لبدء طريق لا رجعة عنه باتجاه المصالحة الوطنية والسلام. لقد أعلن الأمين العام أن الأمم المتحدة تستطيع بل وستساعد ميانمار في هذه العملية، وتركيا تدعم جهود الأمم المتحدة في هذا الاتجاه.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وأثني على مساعيه الحميدة من أجل تعزيز الاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية في ميانمار ونؤكد له دعمنا لما يقوم به شخصيا أو بواسطة مبعوثه الخاص السيد إبراهيم غمباري. وأشكر الممثل الدائم لميانمار على بيانه.

نرحب بزيارة الأمين العام إلى ميانمار والمحادثات التي أجراها مع الحكومة والأطراف الأخرى في تلك الزيارة. وفي الوقت نفسه نحيط علما بتعذر التقائه بزعيمة المعارضة السيدة داو أونغ سو كي، ونعبر عن أسفنا لذلك رغم تفهمنا لوجه نظر سلطات ميانمار التي عبر عنها ممثلها الدائم في بيانه منذ قليل.

ندرك تماما أن جهود الأمين العام الشخصية ومساعيه الحميدة من خلال مبعوثه الخاص السيد إبراهيم غمباري أدت إلى حراك حقيقي وتطورات إيجابية، حتى وإن كانت بطيئة بعض الشيء، فهناك وعود بالتحرك إلى الأمام، لعل أبرزها التزام سلطات ميانمار بمواصلة اتباع خريطة الطريق الخاصة المكونة من سبع خطوات، والإعلان في الوقت المناسب عن قانون الانتخابات المزمع عقدها في عام ٢٠١٠. ونأمل أن تفضي تلك الجهود إلى تقدم العملية الديمقراطية والتوصل إلى حل دائم لجميع مشاكل البلاد.

نعتقد أن هناك حاجة إلى مواصلة الحوار مع سلطات ميانمار لتشجيعها على تحقيق الأهداف المتوخاة، وفي مقدمتها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومواصلة الحوار بين مختلف الأطراف وتوفير الأجواء المناسبة للانتخابات من خلال تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ونأمل أن تواصل سلطات ميانمار تعاونها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، وتهيئة الظروف لخلق مناخ ملائم لكفالة المشاركة الكاملة لجميع الفعاليات السياسية في انتخابات ٢٠١٠، وتحقيق الاستقرار المستدام للبلد. ونعتقد أن التنسيق بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في غاية الأهمية لتحقيق نتائج ملموسة وسريعة.

لقد سبق لبلادي أن أكدت أمام هذا المجلس أن القضايا التي تتعلق بالشؤون الداخلية للدول يجب أن تعالج من خلال المشاورات والحوار البناء بين الحكومة والفعاليات السياسية المختلفة، بمساعدة المجتمع الدولي، ونؤكد مجددا هذا الرأي. ونشيد بالدور الذي تقوم به رابطة أمم جنوب شرق آسيا ودعمها لبعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة، ومساعدتها لشعب ميانمار في تحقيق المصالحة الوطنية. ونأمل أن تحقق ميانمار قريبا الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتنمية، والتناغم الوطني، وأن يعيش شعبها ويعمل في سلام واطمئنان. ونؤكد أن مستقبل ميانمار في يد أبناء شعبها وحدهم، ويجب أن يعملوا معا من أجل أن يكون مستقبلا زاهرا.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. وأشكر أيضا الممثل الدائم لميانمار على بيانه.

نرى أن زيارة الأمين العام التي جاءت في وقتها إلى ميانمار تشكل علامة هامة في مساعيه الحميدة في ذلك البلد. لقد جسدت اللفتات السابقة – وخاصة الزيارات المتكررة التي قام بها السيد غمباري – استجابة المجتمع الدولي. ونعتقد أن رسائل الأمين العام كانت ملائمة بشكل خاص وتلبي شواغل المجتمع الدولي. والرد على هذه الرسائل سيضفي زخما جديدا على عملية ينبغي أن تسفر في النهاية عن عودة الحياة والتنمية الوطنية إلى طبيعتها في ميانمار.

وفي هذا الصدد، تعرب كوستاريكا عن تقديرها لالتزام الأمين العام بالمُثل العليا للأمم المتحدة، لكنها تأسف لسلوك حكومة ميانمار. ولا يسعنا أن نقول إن الإفراج عن داو أونغ سان سو كي سيكون المقياس الوحيد للتغيير داخل الحكومة، ولا أن نتجاهل كون أن الحائزة على جائزة نوبل للسلام رمز مزعج للتصرفات القمعية لحكومة ميانمار.

وعلاوة على ذلك، يتناقض الارتفاع المستمر في أعداد السجناء السياسيين مع المطالب المستمرة للمجتمع الدولي.

ولئن كانت كوستاريكا تؤمن بأنه لا بد من تحول تدريجي من فرض الجزاءات والعزلة إلى نموذج يتسم بقدر أكبر من المشاركة والتعاون الدولي سعيا إلى فتح الأبواب وبناء الجسور وخلق الفرص للحوار الاشتمالي والمصالحة والديمقراطية، فإننا نؤمن أيضا بأن ذلك التحول سيعتمد على ما إذا كانت حكومة ميانمار تعمل بهمة على زيادة ثقة

المجتمع الدولي بخططها السياسية، لا سيما في المجالات التي سلط الأمين العام الضوء عليها.

بناء السلام والتنمية الاقتصادية في ميانمار على الأمد الطويل سيعتمد على الانخراط والعمل المشترك من جميع قطاعات المجتمع بلا استثناء. وكوستاريكا ترحب ببيان الممثل الدائم لميانمار بأن حكومته تولي الأولوية لنقل السلطة إلى حكومة مدنية في أعقاب انتخابات العام المقبل. ولكن لا بد من توضيح أن ذلك النقل لن يكون شرعيا محليا ودوليا إلا إذا كان وليد عملية تحترم حقوق الجميع وتعطي ضمانات بالمشاركة للجميع.

سيأتي قريبا اليوم الذي سيتعذر فيه تأسيس السلطة على القمع وإنكار الحقوق. إن القمع لا بد وأن ينتهي. وكوستاريكا تنادي بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين وبإعادة جميع الحقوق للسيدة المحترمة أونغ سان سو كاي. ونعتقد بأن الإفراج وإعادة الحقوق خطوتان عاجلتان مطلوبتان للبدء في عملية قوية من المصالحة الوطنية المفضية إلى انتخابات شرعية في العام المقبل، فضلا عن كونهما شرطين مسبقين أساسيين للتطورات المستقبلية.

أختتم بالتعبير عن تقديرنا للأمين العام على حرصه على كفالة مزيد من إمكانية الوصول أمام المساعدة الإنسانية، التي لا تزال الحاجة إليها ماسة. ووفدي يشكره على جهوده.

السيد كودوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): نود بادئ ذي بدء أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية في أعقاب زيارته لميانمار، الزيارة الثانية في غضون سنة، حتى يتمكن بطريقة مباشرة من تقييم تطور الحالة الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية في الميدان وتشغيل محرك عملية المصالحة ونشر الديمقراطية من جديد. ونشكر كذلك الممثل الدائم لميانمار على بيانه.

نرحب باجتماع الأمين العام مع العناصر السياسية والوطنية الرئيسية، لا سيما الفريق أول ثان شوي، والشركاء الإنمائيين، بما في ذلك أعضاء السلك الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية. لكننا نأسف لأنه تعذر عليه الاجتماع مع زعيمة المعارضة أونغ سان سو كاي.

في المجال السياسي، نود أن نحث حكومة ميانمار على مواصلة الإفراج عن السجناء السياسيين، بما في ذلك أونغ سان سو كاي، وعلى بدء حوار مستمر مع العناصر السياسية كافة، وتهيئة بيئة مشجعة لعقد انتخابات اشتمالية وحرة وشفافة في عام ٢٠١٠ تشكل عنصرا ضروريا لعودة الاستقرار والسلام والتنمية بصورة دائمة إلى البلد.

وفي ظل أهمية هذه الانتخابات نود أن نشدد على أن من الجوهري أن تُعتمد في المستقبل القريب التشريعات الملائمة المنشئة للهياكل المتخصصة لتنظيم الانتخابات وإدارتها، ولقبول المساعدة، في الوقت المناسب، من المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة. وقد شعرنا بالاطمئنان عندما علمنا بأن سلطات ميانمار ملتزمة بذلك، حسبما ذكر الممثل الدائم لميانمار في وقت سابق.

وفي مجال المساعدة الإنسانية، يرحب وفدي بالاجتماع بين الأمين العام والفريق الأساسي الثلاثي، المسؤول عن إعادة بناء المناطق التي دمرها الإعصار نرغس. ونرحب بالتقدم المحرز في حوض نهر إراوادي، ونرجو من الحكومة، في ضوء التحديات التي لم يتسن التغلب عليها بعد، أن تيسر أكثر وصول المنظمات الإنسانية إلى تلك المناطق، حتى يمكن للسكان أن يحصلوا على المساعدة المطلوبة لتحسين ظروف معيشتهم.

وندعو الحكومة إلى تيسير استحداث المحفل الاقتصادي الوطني بالتركيز على القطاعات ذات الأولوية، مثل الزراعة والأنشطة المدرة للدخل، بما يحسّن ظروف

معيشة السكان. ونود أن نشجع الجماعات المسلحة التي اختارت التقيد بوقف إطلاق النار على أن تفي بوعدها وبواجباتها، بما في ذلك وقف جميع أنشطة تجنيد واستخدام الأطفال، ونحث الجماعات الأخرى التي لم تنضم إلى العملية على أن تفعل ذلك.

ويود وفدي أن يذكّر بأن الطريق المؤدي إلى المصالحة الوطنية والسلام والتنمية الدائمة طويل ويتطلب التزاما حازما وكبيرا من جانب جميع العناصر الوطنية، مثلما يتطلب المساعدة من المجتمع الدولي. ولهذا نناشد الحكومة أن تتخذ كل التدابير الملائمة للتوصل إلى حل إجماعي دائم للشواغل التي أعرب عنها الأمين العام. فالأمر في نهاية المطاف يعود بالدرجة الأولى إلى شعب ميانمار بأسره حتى يتجاوز العقبات القائمة في طريق بناء أمة مزدهرة.

ختاما، نكرر شكرنا للأمين العام ومستشاره الخاص على جهودهما ونشجعهما على مساعدة ميانمار على الخروج من الطريق المسدود الذي دخلت فيه. كما نناشد البلدان الأخرى في المنطقة، لا سيما رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، على الحفاظ على روح التضامن مع ميانمار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأوغندا.

أود أن أحيي الأمين العام على إحاطته الإعلامية وأن أشكر الممثل الدائم لميانمار على بيانه.

مع سعي حكومة ميانمار إلى تنفيذ خارطة الطريق المؤلفة من سبع مراحل نحو الديمقراطية، فإن المرحلة الخامسة – المتعلقة بانتخابات العام المقبل – تتسم بالأهمية لأن الانتخابات ستساهم مساهمة كبيرة في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على البلد. إننا نحث حكومة ميانمار على كفالة أن تكون العملية الانتخابية حرة ونزيهة وشفافة واشتمالية، وأن تشترك فيها جميع قطاعات مجتمع ميانمار مشاركة تامة.

وندعو الحكومة وكذلك جميع الأحزاب إلى السعي إلى الحوار والمصالحة. وفي ذلك الصدد نطالب بالإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين، بما في ذلك أونغ سان سو كاي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.